نحن أم الإخوان؟!

من تأمل أحوالهم ومتابعة المستجدات على سوح الربيع عموماً والساحة المصرية خاصة فإن الإخوان المسلمين ليسوا كائناً هلامياً خارج منطق الفطرة وتقلبات أحوال البشر ومن المتعذر النظر إلى الظاهرة الإخوانية كما لو كانت طبقاً طائراً أفلت من السماء فتلقفه الناس بالدهشة والذهول..إذ أن التعاطي المسئول مع مخرجات مناهجهم النظرية ومنطلقاتهم العقدية وممارساتهم السياسية المختلفة لن يصل إلى نتائج عقلانية تثمر الاستقرار والتعايش أو مساعد على اجتراح أفق مستقبلي آمن ما لم تتوافق الإرادات العربية على منطق عادل للمراجعة يتأسس على قواعد المعرفة المشتركة التي تبحث في الجذور وتقود لإعادة لحمة المجتمعات ولا تقف عند حدود الثأر وتداعيات الخصومة أو يستغرقها التلهيب القشور..

ولئن كان هذا ما يفترض بنا العمل من أجله فلم لا نجزم بأن ظاهرة الإسلام السياسي ليست شأناً مستقلاً بذاته لكنها عميقة الارتباط بتفاعلات سياسية على نقيضها وهو أمر أجمعت عليه مجمل التناولات النقدية حول تجربة الإخوان..إذ ليست وحدها ما يجب بحثه ولكن مختلف التيارات التي تعتمر الدين وسيلة للوصول إلى منافع ومصالح دنيوية كان الأحرى بالجماعات تحقيقها وفق وسائل تجتهد المجتمعات في استنباطها من تجاربها الحياتية وما تفرضه احتياجاتها المتجددة وهي ولا شك تحديات يعني العقل البشري بمواجهتها دون مغالبات تنظيمية تحتكر تمثيل الإسلام وتجبر الآخرين على الإذعان لاجتهاداتها في تأول النص وتوظيفه لخدمة توجهاتها السياسية..

دراسة الظاهرة بتفرعاتها وأوجه التباين بين اجنحتها بدءاً من الجماعة كمنبع انبثقت عنه مكونات وفرق وتنظيمات عديدة يمثل المبحث الأول لأي دراسة علمية جادة تستقصي مراحل المخاض وأطوار البناء الذاتي ــ في بلد المنشأ ــ وماهية الظروف التاريخية التي عاشتها المنطقة العربية والعالم الإسلامي وشكلت المناخ الجاذب لحركة (جماعة) الإخوان مذ بدأ سعيها الحثيث نحو التمكين وإقامة دولة الخلافة الإسلامية وإقامة المجتمع المثالي الملتزم لنهج الولاء والبرآء، أما المبحث الأهم فيتطلب إرادة واعية وقراراً شجاعاً تتخذه الحكومات العربية لإتاحة مختلف الملفات السرية في ارشيفها الأمني أمام فرق علمية وخبراء متخصصون يقتفون دور ومساهمة الأطراف السياسية الوطنية والقومية واليسارية التي جنحت سياساتها الطفولية وممارساتها المتطرفة لاستفزاز مشاعر مجتمعاتنا الإسلامية المحافظة دون اكتراث لما يمثله ذلك من مخاطر لاسيما وقد تزامنت تلك السياسات مع موجات غضب شعبي جامح ركمته حقب النفوذ المباشر للاستعمار الاجنبي فيمعظم بلداننا العربية والاسلامية.

> إن غياب المعرفة الكاملة بمن نعتبرهم خصوماً أو نعدهم أصدقآء يجعل معضلاتنا الكبرى أكثر استعصاء على الحلول وأبلغ ضرراً بمستقبل الأوطان والشعوب

أحمد الشرعبي

العداء وحده لا يبني الأوطان ولا الانتقام كمحدد رئيس للمواجهة يعيد للشعوب عافيتها وتحميل الإخوان المسلمين كامل المسئولية أصالة عن النفس ونيابة عن الأطراف الأخرى قد يحملهم إلى السجون كما في الحالة المصرية الراهنة وذلك ما يمكن اعتباره ثمن أخطائهم الفادحة في إدارة شئون الحكم.. لكن ماذا عنا نحن؟!.. ماذا عن أخطاء القوى الأخرى في السياق التاريخي المصاحب سيرة الظاهرة وعوامل نشأتها وبواعث تشددها وأسبابها الذاتية للعمل بوتيرتين متناقضتين الشراكة السياسية والمجتمعية الواسعتين خلال اندلاع شرارة الثورة على المستبد ثم اللجوء إلى الخيارات الحصرية عند بلوغ الهدف ووقوع مقاليد السلطة في قبضة اليد!!

إن غياب المعرفة الكاملة بمن نعتبرهم خصوماً أو نعدهم أصدقآء يجعل معضلاتنا الكبرى أكثر استعصاء على الحلول وأبلغ ضرراً بمستقبل الأوطان والشعوب.

ولو كانت المعرفة والتقويم المنصف سبيلنا الأمثل لتشخيص المعضلات ما كانت خدع الشراكة في ثورة 25 يناير لتنطلي على أحد من أطرافها ولا انفرط عقدها في أول امتحان أمام العقل الجماعي الذي قاد قوى الثورة في بلدان الربيع العربي.. ولو أن الحكومات العربية أخذت على كاهلها تنوير المجتمعات ومدّها بمعرفة محايدة لا تنطلق من مواقف مسبقة أو تنزع لمعايير الولاء والعداء القرب أو البعد ما كانت جماعة الإخوان لتتورط في المجاهرة بنزعتها الإقصائية وردود فعلها المتهورة.. ولا سمحت الشعوب أن تكون جماعة الاخوان وحدها من يدفع الثمن..؟

إن كان يجوز اعتبار جماعات الإسلام السياسي خطراً يتهدد مجتمعاتنا فإن الحكومات العربية وأجهزتها الاستخباراتية أول من يتحمل المسئولية التاريخية عن صناعة هذا الخطر.. وإذا اعتبرنا الجماعة ضحية فإن التيارات السياسية والنخب الفكرية ومؤسسات الوسطية والاعتدال الرسمية كل هذه المكونات شاركت في تجاهل مظلومية الإخوان واضطرتهم لتعميم الانطباع القاتم تجاه ما لا يحسب عليهم أو لا ينضوي في أطرهم التنظيمية المغلقة.

وهل كان الزعيم العربي جمال عبدالناصر يرى في الجماعة خطراً يستهدف مصر لو لم يتعرض أمنه الشخصي لمحاولة اعتداء دبرتها الجماعة كما قيل..

وإذا فإننا إزاء معضلة مركبة يمثل الإخوان أحد مكوناتها المائزة بتقلباتها المخلة بقيم الأمانة والمصداقية التي حث عليها ديننا الإسلامي..

هم لا ريب شاركوا في خلع الرؤساء السابقين مبارك وصالح وبن علي والقذافي لكنهم حافظوا على بصماتهم البارزة في تكوين وتوجيه وتغوّل ممارسات المستبد القديم واحسب اننا رأيناهم يحملون ارث الاستبداد الى الساحات التغيير قبل افشاء حلم الاستئثار بالسلطة خمسة قرون قادمة حد اعتقاد الرئيس السابق محمد مرسي وفق رواية وزير الدفاع المصري عبدالفتاح السيسي.

ومجدداً فإن الوثبات الانفعالية في مجابهة الإخوان والاعتماد الكلي على الإجراء الأمني وعمليات الاعتقال لقياداتهم ونشطائهم والإفراط في توجيه حملات التحريض المصوبة ناحيتهم واستعداء المجتمع ضد كلما له صلة بتجربتهم الطويلة والشاقة والمتهورة أيضاً سيوفر الخميرة المستقبلية لإجهاض مشروع الدولة الوطنية في هذا القطر العربي أو ذاك لتتبارى قوى الخارج بتعويض خسارتها الفادحة بضياع معالم الشرق أوسط الجديد من خلال استخداماتها خميرة التطرف ورعايتها الأبوية مخرجاته عبر جيل جديد من ضحايا الشحن العاطفي المزدوج لإنتاج أكبر قدر من أدوات الصراع وضخ المزيد من بؤر التطرف فيما النظام العربي سيواصل سياساته القاصرة بمعزل عن بحوث الواقع ولن يبدي أدنى اهتمام بالمعرفة ومتاحاتها الهائلة لتفكيك عبوات اليمين واليسار وموروثاتهما المزروعة في طريق قوى الخير والمحبة والسلام على امتداد وطننا العربي والعالم.

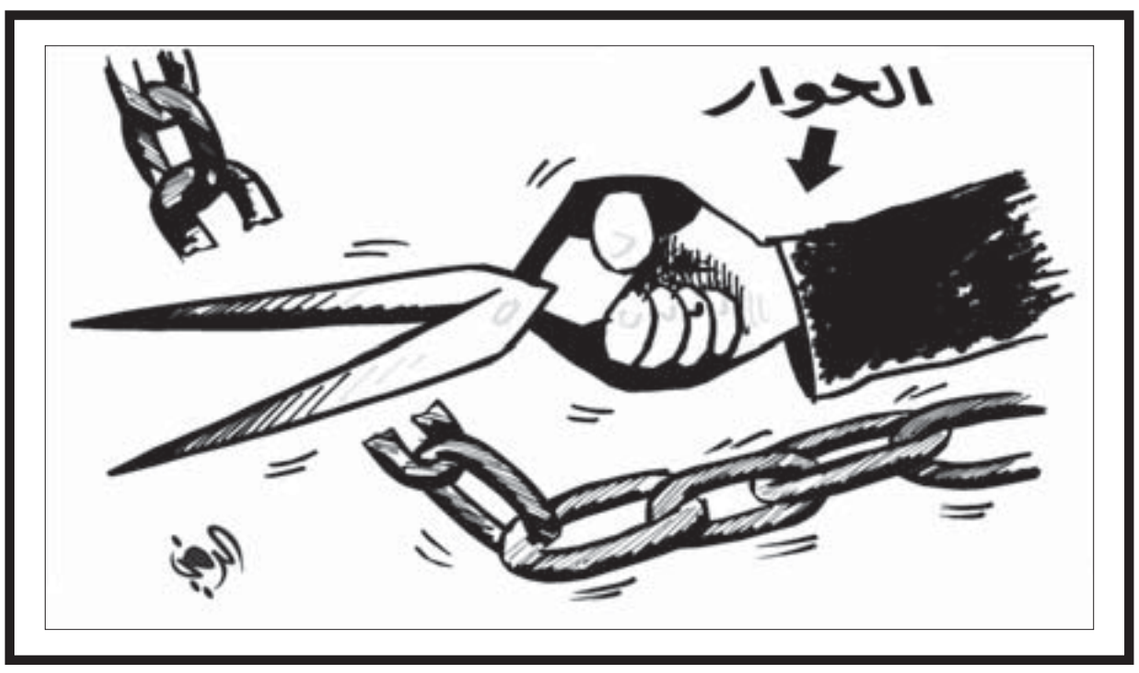

وجهة مطر

أحمد غراب

صندوق إعاقة المعاقين!!

هل صحيح أن ملياراً وخمسمائة ريال قيمة أدوية لعام واحد؟

هل يوجد لوبي فساد في هذا الصندوق يتم عبر مناقصات معينة؟

سمعنا من يتحدث عن مشروع صيدلية متكاملة مع استثمارها واستيراد الأدوية الهامة من المصنع لزيادة إيرادات الصندوق فكيف توقفت فجأة مثل هذه المشاريع؟

هل يتم تبديد أموال الصندوق أم تذهب في طرقها؟

الكثير من ذوي الاحتياجات الخاصة تضرروا من توقيف الأدوية وحتى اللحظة لايوجد جهة استطاعت أن تحدد نسبة الوفيات الناجمة عن وقف صرف الأدوية.

الكثير من الأهالي شكوا وبكوا ، ووصلتني اتصالات هاتفية من معاقين يعانون ظروفا صحية بالغة الخطورة ولايجدون ابسط العلاجات.

هل تعلموا أن صندوق المعاقين يتبع وزارة الشئون الاجتماعية وليس وزارة الصحة؟

بحسب المعلومات التي حصلت عليها، فالمليار والنصف ريال لا يتم بها شراء مخازن كبيرة من الأدوية بل تذهب في غرفة أدوية اربعة في ثلاثة أمتار يتم تدوير المليار ونصف فيها وبإمكانكم زيارتها لتقصي الحقيقة".

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها أيضاً " الآن إدارة الصندوق تبحث عن موارد أخرى إضافة إلى الموارد الموجودة مدعية عدم الكفاية لتغطية الخدمات بينما الذي يصرف بأمكانه ان يعمل صيدلية مركزية أو مستشفى اتخيل مليار ونصف تصرف على أدوية وسبعمائة مليون ريال عل عمليات كل ذلك من اختصاص وزارة الصحة طيب ليش مايسووا مشروع مستشفى أو صيدلية لصالح المعاقين".

- " هل هو صندوق إعاقة المعاقين أم صندوق رعايتهم؟

- " أين ذهب مشروع الصيدلية المقدم للصندوق اين تم اضاعته ؟"

- " هل الصندوق اصبح اكثر ارتباط بلجانب الصحي أكثر من الرعاية ؟!"

رسائل كثيرة تصلني بين الحين والآخر من أهالي المعاقين تعبر عن معاناتهم الاستثنائية مع الصندوق مع تدهور الأمور في البلاد اكثر فأكثر.

طالما سمعنا عن الفساد في هذا الصندوق وهذه المعلومات تحتاج الى تقصٍ ميداني من هيئة مكافحة الفساد لمعرفة صحتها من عدمه واتخاذ الإجراءات اللازمة في حال وجود الفساد.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي.

Ghurab77@gmail.com

لا جديد في مصر.. ليس هناك غير "غلبة القوة"

عبدالله دوبلة

<«، لا جديد في الذي يحدث الآن في مصر _بغض النظر عن كونه انقلابا أو ثورة_ فهو ما كان يحدث دائما وأبدا، لا أتحدث هنا عن زمن الفراعنة أو عن زمن المماليك ومحمد علي، إذ يمكن البدء من عهد عبدالناصر حيث غلبة القوة هي الفاعل الوحيد حتى الآن.

فسواء كانت يوليو 52 ثورة أو حركة انقلابية على الملك أو الرئيس محمد نجيب، فقد حكم ناصر بغلبة القوة من خلال الجيش، القول أنه كان محبوبا أو زعيما عربيا لا يعد فارقا هنا، كذلك الأمر مع السادات، وصولا إلى مبارك الذي حكم بغلبة الجيش وقوته، ولا أفهم كيف يفصل بين مبارك وبين تغلبه على السلطة بتأييد الجيش.

تموضع "القوة" أو الحصول على السلطة بغلبة القوة يعد مدخلا جيدا لتفسير الحدث المصري الراهن وتطوراته المستقبلية، فليس هناك ما هو مغاير أو استثنائي عن الأحداث التاريخية المشابهة.

فمنذ التاريخ القديم للدول حتى الآن ليس هناك غير آليتين للتحصل على السلطة، وهما: الغلبة بالقوة وهي ما كان يفعله الملوك والسلاطين في التاريخ القديم، أو الملوك والرؤساء المستبدون في التاريخ الحديث، أو الغلبة بالإرادة الشعبية الحرة وهي ما تعرفه الديمقراطيات الحديثة، وبين الآليتين هناك آلية استثنائية وانتقالية عادة هي آلية التوافق السياسي. فلا هي بالمستبدة تماما ولا هي بالديمقراطية.

منذ يوليو 52 حتى الآن لم يحدث أي تغيير على ميزان القوة في مصر الذي ظل لصالح الجيش، به حكم ناصر والسادات ومبارك و به يحكم السيسي الآن أيضا. ثورة 25 يناير وتخلي الجيش عن مبارك لم يحدث أي تغيير على ميزان القوة هذا، ولا حتى العملية الانتخابية التي أتت بمرسي رئيسا للجمهورية التي تحسب على غلبة الإرادة الشعبية أحدثت أي فارق في ميزان القوة الذي ظل لصالح الجيش كحالة من الأمر الواقع، فضلا عن تقديس المؤسسة العسكرية واستدعائها، في مقابل هشاشة العملية السياسية النامية التي عصفت بها الخلافات مبكرا..

ولأن ثورة يناير لم تكن قد أحدثت أي تحولات في ميزان القوة لطبيعتها الشعبية والسلمية، فقد كنت ممن توقع دورا سياسيا مهما ومهيمنا للجيش المصري على الحياة السياسية هناك لعشرين سنة على الأقل، قبل أن يتراجع الجيش لأدواره الطبيعية لصالح آلية سياسية ديمقراطية تقوى مع الوقت والتجربة. لا أنكر أن صعود الإخوان المبكر وتسلمهم للرئاسة كان صادما لي، ليس لأنهم لم يكن لهم في ذلك، أو أني كنت أتنبأ بهذا الصدام الذي حصل، فقد كنت أظن أن صعود الإخوان المبكر لا يساعد على تقوية تلك الآلية السياسية الديمقراطية التي تسحب الدور السياسي من الجيش وفكرة غلبة القوة عموما، فقد كنت أفضل الليبراليين لهذا الدور بإسناد إخواني، أما حين يتصدر الإخوان فهم سهل الاستهداف، والتحريض ضدهم والفصل بين استهدافهم واستهداف الآلية السياسية الديمقراطية الذي هو واحد إن أتى بهم. فكثيرون في مصر وخارج مصر من هم على استعداد للتواطؤ على ضرب الديمقراطية إن كان الإخوان هم الهدف..وهذا ما حدث ويحدث الآن بالفعل.

لا تحتاج لذكاء خاص لتعرف أن الديمقراطية هي المستهدفة الآن وليس الإخوان، لكن كثيرين لا يريدون رؤية هذا، لكن هل الإخوان حاملون جيدون لمفهوم الديمقراطية ومعركتها؟!، لا أحاجج هنا عما إذا كان الأمر خللا في بنية الإخوان أنفسهم أو هو صورة نمطية صنعها خصومهم لهم..فما يهمني هو أنهم لا يقدمون كحملة جيدين للديمقراطية. ربما الإخوان ليسو ديمقراطيين كفاية وربما هي صورة نمطية صنعها خصومهم لهم، لكن المسألة لا شك معضلة إضافية للإخوان وللديمقراطية على حد سواء.

استنساخ 25 يناير في حركة أو ثورة 30 يونيو، لا يحدث فارقا كبيرا في القول أن ما يحكم مصر الآن هو امتداد لـ "غلبة القوة"، غلبة الجيش، الدلائل أكثر من كثيرة، يكفي أن إرادة قائد الجيش هي من أتت بكل ما يحكم الآن، ابتداء من عند خارطة الطريق كبديل عن دستور مستفتى عليه شعبيا، ورئيس معين كبديل عن رئيس منتخب. المحاججة بثورة 30 يونيو كشرعية شعبية للحال القائم، حجة مبالغ فيها، فهي تتجاوز حتى ثورة 25 يناير التي لم تفعل ذلك واكتفت بإسقاط مبارك، فيما استمد المجلس العسكري الذي حكم بعد ذلك مشروعيته من تكليف مبارك نفسه.

حجية صناديق الاقتراع وحدها هي ما يمكن بها قياس الإرادة الشعبية، والشرعية السياسية الشعبية، أما إرادة الشارع فهو ما يدعيه الجميع، ليس هناك إلا شرعية القوة و الأمر الواقع وهو ما يفرضه الجيش الآن.

وحدها إرادة شعبية جامعة يمكن لها كسر إرادة القوة إلا أن ذلك يكون متعذرا حين تكون المجتمعات منقسمة كحال المجتمع المصري الآن. لكن، وماذا بعد؟.. هل يمكن القول أن الأمر الواقع الذي يفرضه الجيش الآن حالة نهائية؟ لا أظن ذلك..فعاجلا أو آجلا تحتاج شرعيات الأمر الواقع إلى شرعيات شعبية انتخابية للاستمرار.. لا أدري على أي نحو سيتم تمرير ذلك، إلا أن ما يمكن التنبؤ به هو أن هيمنة الجيش وغلبة القوة التي يمثلها ستهيمن على الحياة السياسية المصرية لفترة طويلة..لا أقول أنها مرحلة ستشبه مرحلة مبارك تماما، ربما ستتخذ شكلا ديمقراطيا وانتخابيا، إلا أنها ستكون امتدادا لمرحلة غلبة القوة، لا أحد يقول أنها امتداد لمبارك، فالمرحلتان تنتميان لما هو أشمل وأكبر.. هو مفهوم "غلبة القوة".

لكن، لما أجازف، وأبشر بهذه المرحلة لامتداد غلبة القوة، الأمر ببساطة لا أحد كسر غلبة القوة التي ظل يمثلها الجيش منذ يوليو 52 حتى الآن، لتنهي هذه الغلبة عليك أن تحارب وتفرض غلبة قوة جديدة، ولا أظن أحدا يفكر في الحرب في مصر الآن.

بدون حرب، يتطلب الأمر عملية سياسية ديمقراطية راسخة تقوى مع الوقت والتجربة لسحب البساط من تحت غلبة الجيش وهيمنته على الحياة السياسية، ولإيجاد مثل هذه الآلية يتطلب الأمر زمنا ليحدث ذلك، يمكن القول أنها ستبدأ حين تنتهي آثار هذه المرحلة الانقلابية على الأقل.

ما يمكنني أن أبشر به هو أن مثل هذه الآلية السياسية لإحلال الإرادة الشعبية محل غلبة القوة هو أنها حتمية الحدوث بالنظر للتطور الطبيعي للتاريخ، ربما هنا أشير لفكرة "الليبرالية الديمقراطية" في قمة سلم التطور السياسي البشري في كتاب نهاية التاريخ لـ"فوكاياما".

الوعي بالحدث والإيمان بالديمقراطية عاملان مساعدان على تسريع هذا التحول التاريخي، إلا أني لا أملك إطارا زمنيا لتحديد بدء هذه العملية، ولا أظن أحدا يستطيع التنبؤ بذلك.. الأكيد أن زلزالا ضرب المنطقة العربية ولا تزال موجاته الارتدادية تتداعى ولم تنته بعد..

القات والسياسة

أ.د. إسماعيل عبدالله محرم

يعتبر موضوع زراعة وتعاطي القات من الموضوعات التي تشكل هاجسا قويا عند الكثير من الباحثين والمهتمين اليمنيين والأجانب، ليس فقط بسبب تأثيراته الاقتصادية بما فيها على القطاع الزراعي ولكن بسبب تأثيراته الصحية والاجتماعية واستنزافه للموارد البيئية، وقد تم تناول المواضيع المختلفة حول القات من قبل العديد من الباحثين منذ فترة طويلة إلا أن تناول الجانب السياسي وتأثير القات على وسائل الحكم في اليمن قد اغفل، كما أن الدراسات والأبحاث الجادة حول القات كانت متواضعة إلى درجة كبيرة ولم تول الدولة بمؤسساتها المختلفة أهمية تذكر على القات إلا في نهاية العقد الأخير من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة بالرغم من أنها لا زالت متواضعة إلى درجة كبيرة. وحتى الآن لم تتوفر الدراسات والأبحاث الكافية على القات تستطيع الرد على أهم التساؤلات التي يثيرها هذا العقار. كما أن البيانات والإحصائيات حوله لازالت غائبة أولنقل متواضعة ولا وجود لاهتمام كاف من قبل مؤسسات الدولة المعنية في هذا الشأن مما لا يساعد على اتضاح الصورة بجلاء حول ظاهرة القات. وهناك محاولات لا نستطيع التقليل من اهميتها وهي تلك الدراسات والبحوث التي أجريت على القات في جوانبه المختلفة أهمها ومعظمها كانت بتمويل اجنبي. كما أن هناك مبادرات ودراسات قام بها العديد من الباحثين اليمنيين والأجانب تستحق التقدير والثناء منها كتاب "القات والسياسة ودوره كعقار في حكم اليمن " للباحث والمستشرق الألماني بيير قاتير (Peer Gatter) والذي ظهر في نهاية العام الماضي عن دار ريتشارد لودفيق للنشر - ألمانيا (Ludwig Reichert Verlag. Wiesbaden.) والذي يتكون من أكثر من 830 صفحة من الحجم الكبير تتخللها العديد من الصور والوثائق التي استند اليها الباحث. كما يحتوي الكتاب على العديد من البيانات كنتائج لدراسات قام بها أثناء بقائه وفترة عمله في اليمن التي استمرت لأكثر من عشرين عاماً قضاها متنقل بين المناطق المختلفة تحاور مع العديد من الناس في اليمن سواء منتجي أومسوقي ومتعاطيين للقات كما تتبع حالات بعض الأسر والتغيرات التي حصلت عليها خلال فترة طويلة من زراعة وتسويق القات. وكان نصيب الاسد في محتويات الكتاب حول تأثير زراعة وتناول القات على أهم مناحي حياة الإنسان اليمني وخاصة علاقة القات وتناوله بالقرار السياسي في اليمن وهذا ما استطاع الولوج فيه ومناقشته من جوانبه المتعددة في كتابه الرائع والذي يحتوي على 14 فصلا تشمل خلفية تاريخية عن القات وموطنه الاصلي وتأثيرات زراعة القات وتسويقه وتناوله على النظام الاقتصادي في اليمن ودور القات في السياسة والحكم في المراحل المختلفة وقد رصد الكاتب هذه الحالة (القات والسياسة) بصورة مفصلة من بداية القرن العشرين وحتى الآن ركز بصورة أساسية على اليمن في العهود المختلفة وكذلك على دول القرن الافريقي التي تنتشر فيها زراعة القات خاصة الصومال وأثيوبيا وكذلك المناطق الجنوبية من المملكة العربية السعودية. ومن الوهلة الأولى لتصفح هذا العمل الكبير يمنح القارئ احساساً بقدرة الكاتب على الخوض في موضوع القات بقدرة عالية من المهنية والموضوعية وسعة الاطلاع والتحري عن كل المعلومات المتصلة بالقات وقضاياه المختلفة ليس في اليمن فحسب ولكن في دول زراعته وتناوله في دول العالم المختلفة. قام المؤلف Peer Gatter اثناء بقائه وعمله في اليمن بالعديد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية حول القات وكانت بيانات هذه الدراسات التي أورد معظم بياناتها في هذا العمل الرائع تعطي الكتاب أهمية بالغة من حيث تدوين البيانات وتحليلها والتي يحتاجها كل من يهتم بموضوع القات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في اليمن.

كما أن ترتيب المواضيع وتسلسلها واستخدام البيانات والأحداث التاريخية تشد القارئ إليه .لقد جمع المؤلف بين دفتي الكتاب العديد من البيانات والوثائق والصور والسرد التاريخي لموضوع القات وتناولها بصورة دقيقة.

كما استطاع أن يبدي رأيه بوضوح حول هذا العقار من خلال العبارات التالية التي أوردها في مقدمة كتابه (القات والسياسة ودوره كعقار في حكم اليمن) حيث يقول: "القات أكثر من منبه اجتماعي خفيف كما يشير إليه الكثيرون بل هو من المخدرات الاجتماعية القوية القابضة بشدة على حياة اليمن واليمنيين.

وان هذه النبتة تخلق شكلا من أشكال الإدمان النفساني الذي يجعلها ضارة وبالتأكيد مثلها مثل أي ضرب من ضروب المخدرات الأخرى خطرة" كما يشير إلى أن القات يعتبر أحد المواضيع الشائكة التي تواجه الدولة والمجتمع اليمني وأصبح المجتمع اليمني أسيراً لهذا العقار وعزز دور القبيلة كمنافس قوي للدولة ويحتاج التعامل معه إلى إرادة قوية ورؤية واضحة حيث قال: إن العوامل التي تعيق التغيير في اليمن فيما يتعلق بالقات هي قبل كل شيء خوف الحكومة من القوة القبلية والاضطرابات العامة، بالإضافة إلى ضلوع العديد من اطراف الطبقة الحاكمة في زراعة القات. يقترن ذلك أيضاً مع عدم قدرة السلطات على فرض القانون في المدن - ناهيك عن المناطق القبلية - مما يجعل صناع القرار يترددون في التحدث علناً ضد القات. ويتفاقم هذا الأمر بسبب العوز الفادح في وجود بدايل لتمضية وقضاء أوقات الفراغ، وعدم وجود انشطة اقتصادية أخرى مجدية ومربحة، إلى جانب عدم وجود أسواق للمحاصيل البديلة ذات القيمة العالية."

ويشير المؤلف إلى اختلاف الروايات حول الموطن الأصلي للقات وبداية تعاطيه فبينما يرى البعض أن الموطن الاصلي لهذا النبات هومنطقة هرارى في الحبشة (اثيوبيا) وحجتهم في ذلك تواجد الاصول البرية لهذا النبات هناك، يرى آخرون أن اليمن هي الموطن الاصلي له ويستدلون على ذلك بتنوع الاصناف الموجودة والمنتشرة باليمن تحت مسميات مختلفة بينما هناك رأي ثالث يشير إلى أن آسيا الوسطى وبالذات تركستان هي الموطن الاصلي له ويستدلون على ذلك بما جاء على لسان أبوالريحان ابن أحمد البيروني الذي عاش خلال الفترة 1051-973م في مؤلفه "كتاب الصيد نة في الطب " وكذلك ما ذكره نجيب الدين السمرقندي المتوفي في عام 1222م من وصف لأغصان القات وتأثيرها على متناوليه.

هذا الكتاب بالتأكيد جدير بالقراءة كونه يتطرق إلى أحد أهم القضايا المرتبطة مع زراعة وتعاطي القات والتي لم يتطرق إليها احد قبله بهذا الاسلوب وسعة الإطلاع .

كما يحتوي عل معلومات وبيانات قيمة وسرد تاريخي حول ظاهرة القات في اليمن والمنطقة وارتباط القات بثقافة المجتمع وأدوات ووسائل الحكم والسياسة في اليمن والمحاولات المتكررة بمنع زراعة وتناول القات وكيف تم وأد تلك المحاولات ومقاومتها. وارتباط القات الوثيق بالفساد من جهة وتعزيز دور القبيلة من جهة أخرى. إنني على ثقة بأن محتويات هذا الكتاب ستساعد العديد من صناع القرار والمهتمين والباحثين على إدراك حجم مشكلة القات في اليمن والاستفادة من التجارب التي مرت في التعامل مع هذه الظاهرة سواء في اليمن أوفي الدول الأخرى .

كما أنه سيشجع الباحثين والمهتمين على دراسة هذه الظاهرة ومحاولة ردم الفجوات والنواقص في موضوع القات وتأثيراته وخاصة في الجوانب الاقتصادية والصحية. ومن خلال تصفحنا لهذا العمل الرائع، علينا أن نعرف كم هو هام وجود قاعدة بيانات حقيقية حول القطاع الاقتصادي والاجتماعي وخاصة في المجال الزراعي في اليمن لتكون الصورة أكثر وضوحا وجلاء. سيظل القات بجوانبه المختلفة موضوع الساعة لكل اليمنيين وهو التحدي الأبرز لمستقبل مشرق لليمن.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م
نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com
نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com
مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com
نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري
سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار
تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505
المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388